

المجلس التنفيذي  
الدورة الثامنة والثلاثون بعد المائة  
روما، 10-11 مايو/أيار 2023



---

## محاضر اجتماع لجنة مراجعة الحسابات الثامن والستين بعد المائة

---

الوثيقة: EB 2023/138/R.19

بند جدول الأعمال: 14(b)

التاريخ: 5 مايو/أيار 2023

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

---

الأسئلة التقنية:

ديدرافا ماك غرينرا  
سكرتيرة الصندوق بالإتابة  
مكتب سكرتير الصندوق  
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

**Advit Nath**  
المدير والمراقب المالي  
شعبة المراقب المالي  
البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

## محاضر اجتماع لجنة مراجعة الحسابات الثامن والستين بعد المائة

- 1- انعقد الاجتماع الثامن والستون بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات في 6 أبريل/نيسان 2023 بطريقة مختلطة.
- 2- حضر الاجتماع أعضاء اللجنة الذين يمثلون الجزائر، والأرجنتين، والصين، وألمانيا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وشارك ممثلو الجمهورية الدومينيكية بصفة مراقبين. وحضر الاجتماع أيضا: نائبة الرئيس المساعدة والمستشارة العامة، مكتب المستشار العام، ونائب الرئيس المساعد، وكبيرة الموظفين والمراقبين الماليين بالإنبابة، دائرة العمليات المالية؛ ونائب الرئيس المساعد وكبير موظفي المخاطر، مكتب إدارة المخاطر المؤسسية؛ ونائب الرئيس المساعد، دائرة إدارة البرامج؛ والمدير والمراقب المالي، شعبة المراقب المالي؛ ومديرة وأمينة الخزائنة، شعبة خدمات الخزائنة؛ ومدير مكتب المراجعة والإشراف؛ وسكرتيرة الصندوق بالإنبابة؛ ومديرة الشؤون الأخلاقية، مكتب الشؤون الأخلاقية؛ ومدير شعبة سياسات العمليات والنتائج؛ وعدد من موظفي الصندوق الآخرين.

### البند 2 من جدول الأعمال - اعتماد جدول الأعمال (AC 2023/168/R.1) - للموافقة

- 3- اعتمد جدول الأعمال مع إدراج البنود التالية:
- البند 11 – حافظة استثمارات الصندوق لعام 2022 وتحديث شفوي/لمحة عامة شفوية عن استراتيجية إدارة الاستثمارات خلال الفصل الأول من عام 2023 في ضوء الأحداث الأخيرة في القطاع المصرفي.
- البند 12 – أية مسائل أخرى:
- (أ) استعراض تقرير المراجعة الداخلية للنتائج الشاملة والمؤسسية المنبثقة عن عمليات مراجعة حسابات سبعة مكاتب في الفترة 2022/2021 (إندونيسيا، وزامبيا، وسيراليون، والسودان، وبيرو، وبنغلاديش، وجنوب أفريقيا) (يُجرى في جلسة مغلقة)؛
- (ب) استعراض تقرير المراجعة الداخلية للإشراف على البرنامج القطري في النيجر (يُجرى في جلسة مغلقة)؛
- (ج) طلب مقدم من المراجع الخارجي من أجل رسوم إضافية.

### البند 3 من جدول الأعمال - محاضر الاجتماع السابع والستين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات (AC 2023/168/R.2) وجلسته المغلقة (AC 2023/168/R.2/Add.1) - للموافقة

- 4- جرت الموافقة على محاضر الاجتماع دون تعديلات.
- البند 10 من جدول الأعمال – مسودة جدول الأعمال المؤقت للاجتماع التاسع والستين بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات (AC 2023/168/R.10) - للاستعراض
- 5- استعرضت الوثيقة AC 2023/168/R.10 التي تتضمن مسودة جدول أعمال الاجتماع التاسع والستين بعد المائة دون تعديلات.

### البند 4 من جدول الأعمال – القوائم المالية للصندوق

- (أ) استعراض القوائم المالية الموحدة للصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2022، بما في ذلك تقرير تصديق الإدارة وشهادة المراجع الخارجي المستقل بشأن فعالية الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي (AC 2023/168/R.3 + Add.1) - للاستعراض

(ب) الاستعراض الرفيع المستوى للقوائم المالية للصندوق وحده لعام 2022 (AC 2023/168/R.4) - للاستعراض

- 6- أدرجت الإدارة بند جدول الأعمال هذا، مشيرة إلى رأي المراجعة غير المتحفظ للمراجع الخارجي بشأن القوائم المالية الموحدة للصندوق حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2022. وبالنسبة للسنة المالية 2022، أكدت الإدارة على الفعالية التشغيلية لجميع الضوابط الداخلية الرئيسية على الإبلاغ المالي في تقرير تصديق الإدارة، مع شهادة مستقلة من قبل المراجع الخارجي.
- 7- وحددت الإدارة العوامل الرئيسية في الوضع المالي للصندوق والنتائج المبلغ عنها، مشددة على اثنين من التغييرات المحاسبية الرئيسية حدثا خلال السنة المالية 2022: (1) القيام لأول مرة بتطبيق المحاسبة التحوطية المرتبطة بطرح الإصدارات الخاصة المكتملة بمبادلات أسعار الفائدة؛ (2) التنقيح الطوعي للسياسة المحاسبية بشأن قياس الأدوات المالية للكشف عن هذه الأرصدة بقيمتها في المعاملات أو قيمتها الاسمية. وأشار إلى أن هذا التغيير انطوى على إعادة بيان أصول الصندوق بقيمة 1.2 مليار دولار أمريكي تقريبا، وكان متوائما مع أفضل ممارسات الصناعة لأنه تضمن على نحو أكثر تحديدا خصوصية نموذج عمل الصندوق. وقد حسن هذا من قابلية فهم القوائم المالية للصندوق لأنه عكس على نحو أفضل المضمون الاقتصادي للمعاملات الأساسية.
- 8- وأشارت الإدارة إلى أنه على الرغم من الجائحة وتأثيرات الحرب في أوكرانيا، كان الوضع المالي العام سليما، مع تجاوز الأصول الموحدة للصندوق الحد البالغ 11 مليار دولار أمريكي، وأنه يجري رصد الجدوى الطويلة الأجل بشكل وثيق. وأشار إلى أنه في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2022، كانت جميع النسب المالية ضمن عتبات سياسة الصندوق.
- 9- وقدم المراجع الخارجي تفاصيل عن عمل مراجعة الحسابات الذي قام به كجزء من مراجعة القوائم المالية.
- 10- وطلب أعضاء اللجنة تفاصيل عن: الكيفية التي يمكن بها أن يتأثر احتساب النسب المالية بتغييرات السياسة المحاسبية؛ والمعاملة المحاسبية لاستحقاقات وتعويضات تخفيف ديون الصومال والسودان في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ وزيادة المخصصات في الخسارة الائتمانية المتوقعة للمرحلة 2؛ والمعاملة المحاسبية للإصدارات الخاصة؛ والتغييرات في محاسبة القيمة العادلة؛ والاتجاهات في الأرصدة غير المصروفة.
- 11- وقدمت الإدارة التوضيحات الضرورية مشيرة إلى أن النسب والعتبات المالية، كما ذُكرت في إطار الاقتراض المتكامل، لا تستند إلى أرقام القيمة العادلة للصندوق، بل إلى أرقامه الاسمية. وجرت الإشارة إلى أنه على الرغم من انخفاض نسبة القروض المتعثرة بسبب تسوية متأخرات الصومال، فإن السيناريوهات الاقتصادية الكلية أثرت بشكل عام على المستوى الإجمالي لبديل مخصصات القروض، وإلى أن بعض البلدان بشكل خاص مثل باكستان وسري لانكا قد انتقلت إلى المرحلة 2. وأشار إلى أن الصومال والسودان ستغطيان بمخصص البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإلى أن تعويض تخفيف الديون سيحتسب على أنه مستحق القبض بعد نقطة الإنجاز، وبعد التوقيع على الاتفاق المتعلق بالمساهمات مع الصندوق الاستئماني للبنك الدولي. وقدمت الإدارة التفاصيل المطلوبة عن الإصدارات الخاصة والمحاسبة التحوطية، وأشارت إلى أن الأرصدة غير المصروفة مثلت اتجاها هابطا. وقدمت الإدارة أيضا تفاصيل عن التغيير المحاسبي للقيمة العادلة فيما يتعلق بالسوق المرجعية لمعايير قياس القروض، وسلطة الضوء على الطابع الفريد لنموذج عمل الصندوق بالمقارنة مع القطاع الخاص والتشابه بينه وبين المؤسسات الأخرى المتعددة الأطراف. وأوضح المراجع الخارجي بأنه سيقيم اقتراحات وملاحظات إجرائية لدورة مراجعة الحسابات المقبلة في عام 2023 في اجتماع يونيو/حزيران. وعبر أعضاء اللجنة عن ارتياحهم لاقتراح الإدارة بعدم تحويل أي مبلغ إلى الاحتياطي العام.

12- **النتيجة والمتابعة:** اعتُبر أن الوثائق قد استُعرضت وسُفِّدَ في الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي للموافقة عليها وتقديمها لاحقا إلى مجلس المحافظين.

**البند 5 من جدول الأعمال - التقرير السنوي عن أنشطة مكتب المراجعة والإشراف خلال عام 2022 واستعراض مدى كفاية آليات الإشراف الداخلي (AC 2023/168/R.5) - للاستعراض**

13- قدّم مكتب المراجعة والإشراف التقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية والتحقيق في عام 2022. وسلط المكتب الضوء على أن تنفيذ الإصلاحات التنظيمية، والمالية، والمتعلقة بالقوى العاملة والعمل في الصندوق استمر في عام 2022. وقد كشف التركيز المتواصل للمكتب على مراجعة البرامج القطرية عن بعض التحديات في الإشراف على تنفيذ البرامج، وخصوصا التوريد في المشروعات؛ غير أنه جرى الإبلاغ عن تعزيز كبير لقدرة الصندوق على الإشراف على التوريد في المشروعات.

14- وأشير إلى أن الامتثال للقواعد والإجراءات لا يزال جيدا في كل المنظمة؛ ويُطَوَّق تدريجا الإطار المنقح للتفويض بالصلاحيات، وجرى تقييم الجوانب المالية لعمليات الصندوق بشكل إيجابي.

15- وقيمت مراجعات خطة الموظفين والعمليات والتكنولوجيا، وإدارة السيولة، والمكاتب القطرية للصندوق الإصلاحات الجارية وحددت بعض المجالات التي تحتاج للتحسين.

16- وجرى الإبلاغ عن أن عدد الادعاءات المتعلقة بسوء السلوك والممارسات المحظورة قد ازداد في عام 2022، وذلك نتيجة للاستئناف الكامل لأنشطة المشروعات والحضورية وأنشطة الإشراف. وعزز مكتب المراجعة والإشراف استجابته في مكافحة الفساد من خلال استكمال أكبر عدد من الحالات في عام 2022، والذي أدى بالتالي إلى أكبر عدد من الجزاءات التي يطبقها الصندوق.

17- ولتيسير التخفيف المبكر للمخاطر في ضوء العدد الكبير لقضايا التحقيق، أوفد مكتب المراجعة والإشراف بعثات المراجعة/التحقيق المشتركة للحوافظ المرتفعة المخاطر، وساهم على نحو نشط في القائمة الداخلية للعناية الواجبة للنزاهة.

18- وأعلمت اللجنة أيضا بأن الاستعراض الخارجي لوظيفة التحقيق في الصندوق قد أتم في فبراير/شباط 2023. وسيقدّم التقرير الكامل، بالإضافة إلى تعليقات وخطة عمل الإدارة ومكتب المراجعة والإشراف، إلى لجنة مراجعة الحسابات لمناقشتها في الاجتماع التاسع والستين بعد المائة المقبل. وجرى الإشارة إلى أنه ستعمّم قريبا اختصاصات تقييم الجودة الخارجي القادم لوظيفة مراجعة الحسابات الداخلية، وستستند إلى توجيهات تقنية محددة جدا من معهد مراجعي الحسابات الداخليين.

19- وردا على تعليقات الدول الأعضاء بشأن التحديات من حيث الموظفين والموارد، أشار مكتب المراجعة والإشراف أن لديه ما يكفي من الموظفين والموارد لتنفيذ خطة عمله بما يكفي من الجودة والاستقلالية.

20- ورحب أعضاء اللجنة بالتقرير وعبروا عن تقديرهم للعمل الذي قام به مكتب المراجعة والإشراف، والتقدم الذي أحرز، والمهنية التي أظهرها. وطلب بعض أعضاء اللجنة إجراء مراجعة شاملة تغطي الوظائف المؤسسية والمكاتب القطرية للصندوق/البرامج القطرية على حد سواء؛ وطلب آخرون توضيحات بشأن التحسينات الممكنة في الاتصالات والحجم الأمثل لفريق المراجعة. ووردت عدة إشارات إلى معدل الوظائف الشاغرة المرتفع ودوران الموظفين في الصندوق، مع دعوات للتغطية الدقيقة في وظيفة المراجعة، بما في ذلك ما يتعلق بالاستعانة بالاستشاريين.

21- وقدّم مكتب المراجعة والإشراف التوضيحات الضرورية وسلط الضوء على أن البرامج القطرية برزت بأنها المجال الأكثر تأثرا بالإصلاحات (مثلا، اللامركزية، والتفويض بالصلاحيات)، وبالتالي تطلبت تركيزا كافيا على المراجعة. وتتوقع خطة مكتب المراجعة والإشراف ذات الثلاث سنوات زيادة في عمليات المراجعة الوظائف المؤسسية وهذا سيكون واضحا في خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف المقترحة لعام 2024.

وأوضح مكتب المراجعة والإشراف أيضا أن فريق المراجعة، خلال السنة المالية الأخيرة، ضم العدد الكامل من الموظفين، مما سمح بإحراز تقدم كبير بشأن أنشطة المراجعة في عام 2022.

22- **النتيجة والمتابعة:** اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت وستُنشر مع تقييد حقوق الوصول لممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي. وسيقدّم التقرير الكامل للاستعراض الخارجي لوظيفة التحقيق في الصندوق، بالإضافة إلى تعليقات وخطة عمل الإدارة ومكتب المراجعة والإشراف، إلى لجنة مراجعة الحسابات لمناقشتها في الاجتماع التاسع والسبعين بعد المائة المقبل. وستعمّم اختصاصات تقييم الجودة الخارجي لوظائف المراجعة الداخلية على أعضاء اللجنة لاستعراضها.

#### البند 6 من جدول الأعمال – تحديث إطار الاقتراض المتكامل (AC 2023/168/R.6) - للاستعراض

23- أدرجت الإدارة بند جدول الأعمال مشيرة إلى أن تنقيح إطار الاقتراض المتكامل كان نتيجة الدروس المستفادة بعد الموافقة على إطار الاقتراض المتكامل وبعد طرح الإصدارات الخاصة. وأشار إلى أن غاية التنقيح هي زيادة الكفاءة والسماح بتفاعل أكثر مرونة مع المستثمرين، وتعزيز قدرة الصندوق على الدخول في معاملات المشتقات المالية لأغراض التحوط.

24- وعُبر أعضاء اللجنة عن تقديرهم لجودة الوثيقة. وطلب بعض الأعضاء توضيحات بشأن مستوى نسبة الدين المناسب إلى حقوق المساهمين ونسبة السيولة وبشأن نهج العناية الواجبة من جانب المستثمرين من حيث سياسة الاستبعاد المتعلقة بالأسلحة في ضوء التبعات المحتملة على السمعة.

25- وقدمت الإدارة التفاصيل الضرورية وأوضحت أن للصندوق نهجا متحفظا جدا في مجال زيادة التمويل بالمقارنة مع المؤسسات النظرية. وفيما يتعلق بالعناية الواجبة من جانب المستثمرين، أوضحت الإدارة أن نهج الصندوق مماثل لنهج المنظمات الأخرى.

26- **النتيجة والمتابعة:** اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت وستقدّم إلى دورة المجلس التنفيذي المقبلة للموافقة عليها.

#### البند 7 من جدول الأعمال – تحديث عن تسعير قروض الصندوق العادية (AC 2023/168/R.7) - للاستعراض

27- قدمت الإدارة التنقيح المقترح على تسعير القروض العادية مشيرة إلى أن الغاية من ذلك هي تصحيح الخلل التاريخي باعتبار تكلفة التمويل من الصندوق أساسا للمنهجية الجديدة، لا تلك الخاصة بالبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

28- ورحب أعضاء اللجنة بالمقترح وأكدوا من جديد على أهمية اعتماد آلية لنقل التكلفة من أجل الحفاظ على الاتساق مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى والحفاظ على الاستدامة المالية للصندوق.

29- **النتيجة والمتابعة:** اعتُبر أن التحديث قد استُعرض وسيقدّم إلى دورة المجلس التنفيذي المقبلة للموافقة عليه.

#### البند 8 من جدول الأعمال – الدور الإشرافي الذي يتعلق بالوظيفة الأخلاقية في الصندوق (AC 2023/168/R.8) - للاستعراض

30- قدّمت الإدارة لمحة عامة عن أفضل الممارسات في المنظمات الدولية فيما يتعلق بالدور الإشرافي للهيئات الرئاسية على الوظيفة الأخلاقية. وأشار إلى أن الوظيفة الأخلاقية المستقلة أساسية لمصداقية وسمعة مؤسسة ما، وإلى أن اضطلاع هيئة رئاسية بدور إشرافي يمكن أن يساعد على تعزيز هذه الاستقلالية. ورحب أعضاء اللجنة بالوثيقة ووافقوا على اضطلاع هيئة رئاسية بدور إشرافي على الوظيفة الأخلاقية في الصندوق، وأيدوا، من حيث المبدأ، أن تقديم التقارير إلى المجلس سيُنفذ من خلال لجنة مراجعة الحسابات.

31- **النتيجة والمتابعة:** ستعد اللجنة، بالتشاور مع مديرة مكتب الشؤون الأخلاقية، اقتراحا بشأن الإشراف على الوظيفة الأخلاقية في الصندوق ويقدمونه إلى عناية المجلس التنفيذي.

- البند 9 من جدول الأعمال – النسخة المنقحة من اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات ونظامها الداخلي**
- 32- **النتيجة والمتابعة:** نُظر في الاختصاصات المنقحة الشاملة للتعديلات من أجل تفعيل العملية المحسنة لتقديم الشكاوى بشأن عدم الامتثال المزعوم لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي على النحو الذي استُعرضت به دون أي تغييرات إضافية. وستقدّم إلى المجلس التنفيذي من أجل موافقته النهائية عليها.
- البند 11 من جدول الأعمال – حافظة استثمارات الصندوق لعام 2022، وتحديث شفوي/لمحة عامة عن استراتيجية إدارة الاستثمار خلال الفصل الأول من عام 2023 في ضوء الأحداث الأخيرة في القطاع المصرفي**
- 33- قدمت الإدارة لمحة عامة عن الأحداث التي وقعت خلال الفصل الأول من عام 2023 والتي تسببت باضطرابات وتوترات شديدة في الأسواق المالية. ولم يكن لها أي أثر فوري على حافظة السيولة في الصندوق نظرا إلى أنهذه الحافظة استثمرت إلى حد كبير في أدوات ذات جودة ائتمانية عالية، وإلى أن الحافظة ظلت قادرة على الصمود في وجه اضطرابات السوق بسبب حصتها الكبيرة في الأصول السائلة العالية الجودة، وحساسيتها المنخفضة تجاه أسعار الفائدة، وتعرضها المحدود لمخاطر القطاع المصرفي. وأشارت الإدارة إلى أن حافظة الاستثمارات بالدولار الأمريكي غير معرضة للمخاطر المصرفية، وإلى أن حافظة الاستثمارات باليورو لديها رصيد واحد فقط في أحد المصارف الأمريكية يعادل 12.5 مليون يورو. وعلاوة على ذلك، فإن جميع أوضاع الاستثمار إما محوطة ضد مخاطر أسعار الفائدة وإما مرتبطة بسعر فائدة متغير، مما ينتج عنه تعرض محدود جدا لمخاطر تغيرات سعر الفائدة. وبشكل عام، حافظت الحافظة على حساسية منخفضة جدا تجاه مخاطر أسعار الفائدة، بمدة 0.2 سنة لحافظة الدولار الأمريكي، و0.6 سنة لحافظة اليورو، وكانت متنوعة للغاية وفي وضع جيد لتحمل اضطرابات السوق.
- 34- وأعرب أعضاء اللجنة عن تقديرهم للتحديث وطلبوا توضيحات بشأن مقاييس المدة. وردا على ذلك، أوضحت الإدارة أن المدة هي مؤشر لحساسية الحافظة معبر عنه بالسنوات.
- 35- **النتيجة والمتابعة:** وقد جرى النظر في الوثيقة، إلى جانب التحديث الشفوي، على النحو المشار إليه.
- البند 12 من جدول الأعمال – مسائل أخرى**
- (أ) **النتائج الشاملة والمؤسسية المنبثقة عن عمليات مراجعة حسابات سبعة مكاتب في الفترة 2022/2021 (إندونيسيا، وزامبيا، وسيراليون، والسودان، وبيرو، وبنغلاديش، وجنوب أفريقيا) – (IAR/22/17) – للاستعراض**
- (ب) **مراجعة الإشراف على البرنامج القطري في النيجر (IAR/23/01) – للاستعراض**
- 36- بناء على طلب الأعضاء، اجتمعت اللجنة في جلسة مغلقة لاستعراض تقارير المراجعة الداخلية لما يلي: (1) النتائج الشاملة والمؤسسية المنبثقة عن عمليات مراجعة حسابات سبعة مكاتب في الفترة 2022/2021 (إندونيسيا، وزامبيا، وسيراليون، والسودان، وبيرو، وبنغلاديش، وجنوب أفريقيا)، كما وردت في الوثيقة IAR/22/17؛ (2) مراجعة الإشراف على البرنامج القطري في النيجر، كما هي واردة في الوثيقة IAR/23/01. وسيرد المزيد من التفاصيل في محاضر الجلسة المغلقة.
- 37- **النتيجة والمتابعة:** اعتُبر أن الوثيقتين قد استُعرضتا. وفيما يتعلق بمراجعة الإشراف على البرنامج القطري في النيجر، ستقدم الإدارة تحديثات إضافية في الاجتماعات القادمة للجنة مراجعة الحسابات.
- (ج) **طلب مقدّم من المراجع الخارجي من أجل رسوم إضافية**
- 38- أشار رئيس اللجنة إلى أن الوثيقة، التي قِيمت في آخر لحظة، تضمنت طلبا من المراجع الخارجي من أجل رسوم إضافية بقيمة 15 000 يورو تتعلق بالعمل الاستثنائي الذي أُجري على حسابات عام 2022.

- 39- وأكدت الإدارة أنه في عام 2022 أُجري عمل إضافي كبير لمرة واحدة بشأن تغيير طوعي في السياسة المحاسبية متعلق بمعايير قياس الأدوات المالية (أي محاسبة القيمة العادلة). وأكدت الإدارة أيضا أن الطلب يبدو معقولا بالنسبة للعمل المنفذ، والذي أُجري وفقا لمعيار عال من أجل الصندوق.
- 40- وذكرت الإدارة بأن لجنة مراجعة الحسابات تستعرض أي تغييرات كبيرة في نطاق تعيين المراجع الخارجي أو الشروط المالية للتعيين، وتقوم بإبلاغ المجلس التنفيذي عن أي مسائل تتطلب عنايته. وأشار إلى أنه حدثت سابقة مماثلة في عام 2018، عندما طلبت شركة Deloitte & Touche زيادة بنسبة 12 في المائة في رسوم المراجعة لعمل إضافي نُفِّذ من أجل حدث لمرة واحدة هو اعتماد المعيار المحاسبي 9 من المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وأشار أيضا إلى أن النسبة المئوية لزيادة الرسوم المطلوبة حاليا هي أقل (أي أقل من 10 في المائة) مما كانت عليه في عام 2018.
- 41- وأُعلم الأعضاء بأن لجنة مراجعة الحسابات كانت قد استعرضت ذلك التغيير في الشروط المالية في عام 2018 وأبلغت المجلس التنفيذي به توخيا للشفافية.
- 42- **النتيجة والمتابعة:** أحاط أعضاء اللجنة علما بالمعلومات المقدمة. وتقرر أنه، نظرا للمهلة القصيرة، سيكون أمام الأعضاء حتى 14 أبريل/نيسان ليستعرضوا طلب المراجع الخارجي، وسيُبلَّغ القرار النهائي بعد ذلك إلى المجلس للعلم، دون الحاجة لمناقشته في المجلس، بما يتسق مع الممارسة السابقة.
- 43- وجرى التأكيد على أنه لم يتم تلقي أية تعليقات إضافية من الأعضاء بحلول 14 أبريل/نيسان، وبالتالي اعتُبر أنه جرت الموافقة على طلب المراجع الخارجي وفقا لاختصاصات اللجنة. وسيُبلَّغ المجلس التنفيذي في الدورة المقبلة.